صحة الرصافة: استمرار إجراء العمليات الجراحية بعد الدوام الرسمي

□ بغداد/ قيس عيدان

أكد مدير قسم الامور الفنية في دائرة صحة بغداد الرصافة الدكتور احمد علاء بأن العمل مازال جاريا في اجراء العمليات الجراحية والفحوصات المختبرية والخاصة بالرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني بعد الدوام الرسمي ؛ جاء ذلك في تصريح لـ(المدى) امس الاول.

مشيرا الى ان ما يقارب ٣٩٨٨ عملية جراحية أجريت حتى منتصف ايلول الماضي بالاضافة الى اجراء فحوصات المفراس لأكثر من ٣٧٠٠ حالة فيما تم اجراء اكثر من ٥٤٠٠ رنين مغناطيسي وجميع تلك الاحصائيات اجريت بعد الدوام الرسمي.

وأكد: بان العمل جار حاليا بشكل منظم بغية اجراء جميع الفحوصات للمرضى وإجراء العمليات الجراحية الكبرى ؛ موضحا بان المواعيد الخاصة لإجراء أي فحص للأجهزة المتطورة و إعطاء المواعيد لمدة أشهر طويلة انتهت ولم تسجل أية حالة تأخير لجهاز الرنين او المفراس، وقال: ان تلك الأجهزة موزعة على عدد من المستشفيات منها مستشفى الشهيد الصدر، الواسطي، جراحة الجملة العصبية، الشيخ زايد، العلوم العصبية، الإمام (ع) و مستشفى ابن النفيس الذي تم تزويده بجهاز من النوع الحديث الخاص بفحوصات القلب من النوع توشيبا، ياباني الصنع ويتم حالياً تدريب كادر متخصص لبدء العمل عليه خلال الايام القادمة، والذي يقدم صورا واضحة مع تلوين الشرايين، وان عملية الاشراف على الفحوصات تتم من قبل أطباء اختصاصيين.

وبين ان هذه الأجهزة باهظة الثمن حيث تصل قيمة الجهاز الواحد مليون دولار ونسعى لرفد جميع المؤسسات الصحية بهذه الأجهزة ومن النوع الحديث.

وأضاف علاء أن أي فحص ليس بحاجة الى موعد مسبق كما كان في الحال السابق بل العكس أصبح إجراء تلك الفحوصات لا يشكل أي عبء على المريض من الحالة المالية والتوقيتات. مشيراً الى ان الدائرة حريصة جداً على تقديم افضل الخدمات للمواطنين.

هذا ويذكر ان وزارة الصحة عملت على اجراء العمليات والفحوصات المختبرية بعد الدوام الرسمي وبسعر ١٥ الف دينار فقط لأي فحص وتصرف كبدل للعاملين بعد أوقات الدوام الرسمي.

مجلس القضاء الأعلى يؤكد على وجود جهاز تحقيقي نزيه

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود على أهمية وجود جهاز تحقيقي كفوء ونزيه مدرك لرسالته في الوصول الى الجريمة وكشف مرتكبيها بأساليب علمية بعيدة عن كل المؤثرات اللاقانونية واللاانسانية من اجل توفير ضمانات للمتهم في دوري التحقيق والمحاكمة.

واشار المحمود خلال الندوة الاولى التي اقيمت في قاعة المؤتمرات في مقر مجلس القضاء الاعلى أمس الاثنين حول الاجراءات الجنائية للتوقيف قبل المحاكمة وبمشاركة بعثة الاتحاد الاوربي وعدد من الخبراء وقضاة عراقيين ودوليين، الى اهمية هذه الندوة والتي تكمن في المواضيع التي تتناولها والتي تصب في فضاءات حقوق الإنسان وفي مقدمتها وجود قانون للإجراءات الجنائية يوفر الضمانات للمتهم في دوري التحقيق والمحاكمة ولما لهذه الاجراءات من اهمية في تحقيق الاستقرار في المجتمع حيث تتيح للمتهم الفرصة الكافية للدفاع عن نفسه وتوكيل من ينوب عنه من المحامين واذا ماعجزت عن ذلك وجوب ان يوفر القانون محاميا تغطى اتعابه من الدولة وان يعامل المتهم معاملة انسانية بعيدة عن الوسائل القهرية لانتزاع اقرار منه او للادلاء باقوال ملقنة.

وأضاف ان توفير هذه الضمانات لا يتطلب فقط وجود قانون للاجراءات الجزائية يؤمن ذلك وانما يحتاج وبشكل مطلق الى وجود جهاز تحقيقي كفوء ونزيه مدرك لرسالته في الوصول الى الجريمة وكشف مرتكبيها بأساليب علمية بعيدة عن كل المؤثرات اللاقانونية واللاانسانية وتحتاج كذلك الى قضاء كفوء شفاف يؤمن المحاكمة العادلة.

واوضح ان الندوة كرست لمعالجة وسد الثغرات والسلبيات التي يعاني منها اي قانون جزائي او جهاز قضائي والتي تحرج هذه العدالة وتنحرف بها الى غير الحق وذلك من خلال طرح تجارب رجال القضاء وعلماء الاجتماع وحملة الفكر.

وفيما يتعلق بدور القضاء العراقي في توفير ضمانات المتهم فقد بين القاضي مدحت المحمود بأن السلطة القضائية تمكنت وبجهود ذاتية الى ان تخطو خطوات رائدة وبهدف اكمال المنظومة الجزائية فقد تم تاسيس محاكم للتحقيق القضائي في انحاء العراق كافة يتولى تلقي الشكاوى من المواطنين مباشرة ويتخذ الاجراءات التحقيقية كافة وتتكون هذه المكاتب من قاض او اكثر حسب حاجة العمل وعدد من المحققين القضائيين وتستعين برجال الشرطة لتنفيذ قراراتها كما تعاونت السلطة القضائية في العراق مع خبراء دوليين لاعادة النظر في قانون اصول المحاكمات الجزائية بهدف تحديثه بشكل يؤمن الضمانات كما تبنت السلطة القضائية مبدأ انتداب محام لمن لا محامي له وكذلك يقوم الادعاء العام من خلال اعضائه بالقيام بجولات تفتيشية للمواقف والسجون بشكل دوري ومفاجئ للتأكد من حسن تطبيق القانون فيها.

عين

■ عبد الخالق كيطان
Abdul Khalek Qetan

الإعلام والمجتمع الديمقراطي

توصّلنا في "أعمدة" سابقة إلى القول بأن النظام السياسي الديمقراطي لا يمكن أن تتحصّل عليه الشعوب بدون بناء مجتمع ديمقراطي، ولعل من ركائز هذا المجتمع الأساسية الإعلام.

إن المجتمعات الديمقراطية التي نعرف اليوم تنتج على الدوام وسائل إعلام غير مسيطر عليها. وهي وسائل تجتذب كفاءات مهنيّة تعيش في وضع اقتصادي مميّز. في تلك المجتمعات لا يمكن لكل من هبّ ودبّ بأن يعمل في المجال الإعلامي، والسبب بسيط، هو أن العاملين في هذا الوسط كلهم من الكفاءات المشهود لها. هنالك لا مجال للقرابة والنسب، ولا للعلاقات، ولا للمتخرجين من الكليات المتخصّصة. أوّل شروط مزاولة العمل الصحافي تتمثل في الكفاءة. وعادة ما تقوم الأحزاب القويّة بالاستثمار في الحقل الصحفي، ولكن شريطة عدم تدخلها المباشر في آليات العمل، أو فرض قصص إخبارية أو تحليلات معينة تناسب توجهات الحزب على حساب مصالح الشعب.

ويقوم صحفيون أكفاء بإعداد تقاريرهم بمنتهى الحرية، فلا تنشر كلمة إلا بعد الوثوق من صدقيتها، ولا يطلق اتهام بدون سند. الصحافة في المجتمع الديمقراطي مقروءة من قبل قطاعات واسعة. وهي توزّع بشكل كبير. تجد الصحف في عيادات الأطباء ومراكز الشرطة والمكاتب العقارية والمحلات الصغيرة... وتجدها حتماً في البيوت. لم تتأت صدقية وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في المجتمعات الديمقراطية بقرارات من النظام السياسي الديمقراطي، ولا لأن الأحزاب المتنفذة هي التي تصدر تلك الوسائل، بل لأن الإعلام بشكل عام يعدّ بالنسبة لعموم المواطنين من ضروريات العيش المعاصر.

وفي المجتمعات غير الديمقراطية من النادر أن تعثر على وسيلة إعلام محترمة، بمعنى الاحتفاظ بمسافة مناسبة بينها وبين السلطات أيا كانت هذه السلطات سياسية أو اقتصادية. وفي العراق، على سبيل المثال، يتّفق المراقبون بشكل عام على أن وسائل الإعلام في هذه البلاد محكومة بمثل تلك السلطات، وهي مضطرة على الدوام إلى المحاباة. هكذا تكثر أعداد العاملين في الحقل الصحفي بطريقة ملفتة للنظر. كما تكثر وسائل الإعلام المختلفة دون أن تترك أثراً في أذهان المتلقين. إن أغلب وسائل الإعلام في العراق متشابهة بدرجة واضحة. والفروقات بين وسيلة إعلام وأخرى تتحدّد في توجّهاتها الفكرية التي غالباً ما تكون مستمدة من التوجهات الفكرية للممول. وعلى العموم فإن المموّل في الحالة العراقية هم أصحاب الأحزاب التي تتقاسم السلطة أو تنفرد بها، وكذلك القريبون منها.

وتمثل إعادة الثقة بالإعلام العراقي خطوة ممتازة على طريق بناء المجتمع الديمقراطي. ولكن المؤسف أن أغلب وسائل الإعلام المقروءة، على سبيل المثال، لا تصل إلا إلى أعداد بسيطة جدا من أبناء الشعب بالقياس إلى عددهم الكلي، وهناك أرقام صادرة من مؤسسات بحثية معتبرة ألقت الضوء على هذه الظاهرة. وباختصار شديد يمكننا القول أن أفضل المطبوعات العراقية لا تستطيع طباعة أكثر من ٢٥ ألف نسخة يفترض أنها موجهة إلى ما لا يقل عن ١٠ ملايين مواطن قادرين على القراءة.

مسألة ثقة المواطن بوسائل الإعلام العراقية موروثة ولا شك من عقود الديكتاتوريات. ويحتّم الانتقال من المجتمع الأبوي الخاضع للديكتاتورية إلى المجتمع الديمقراطي بناء علاقة جديدة بين وسائل الإعلام والجمهور.. فكيف يمكن تحقيق مثل هذه الغاية؟

فقـــدان

فقد المدعو رعد عبد الحسين حمودي حسن السعدي في الموصل بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧/ من مواليد ١٩٦٣/٩/١ يسكن محلة ٩١٣/ زقاق ٢٠ / الدار/(٤) الكرادة الشرقية / الزوية من لديه معلومات عنه يرجى ابلاغ اقرب مركز للشرطة.

فقـــدان

فقدت مني الهوية الصادرة من وزارة النفط باج دخول وقتي باسم (أثير جبار حسين) المرقم (٣٦٩) يرجى من يعثر عليها تسليمها إلى جهة الإصدار.

أمانة بغداد/ دائرة مجاري بغداد

إعلان رقم (١٢ / ١ – خ / ٢٠١١)

تعلن دائرة مجاري بغداد عن جراء المناقصة الخاصة تنفيذ شبكة مجاري لخدمة جزء من محلة ٧٤٤ وعلى حساب الخطة الاستثمارية وفق الشروط القانونية والمالية والفنية التي يمكن الحصول عليها من دائرة مجاري بغداد/ شعبة المناقصات الكائن قرب ساحة الخلاني لقاء مبلغاً قدره (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابل للرد.

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة المذكورة تقديم عطائهم بموجبه على ان يرفق مع كل عطاء تأمينات أولية (١٪) من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمدة في بغداد لأمر دائرة مجاري بغداد وبالدينار العراقي حصراً ويقدم العطاء على شكل ظرف واحد مغلق ومختوم يتضمن كافة المستمسكات المطلوبة (هوية تصنيف المقاولين درجة (ثامنة- إنشائية فما فوق نافذة ومجددة لسنة ٢٠١١)، تأييد دخول مناقصات لسنة ٢٠١١ صادر من الهيئة العامة للضرائب، أعمال مماثلة تخصيصه مؤيدة من قبل الجهات ذات العلاقة، المستمسكات الشخصية للمدير المفوض (هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن) وسيهمل كل عطاء غير مستوفي للشروط القانونية وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات على ان يرفق وصل القبض مع العطاء وستحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان ويكون موعد الإجابة على استفسارات الراغبين بالمشاركة بالمؤتمر هو الساعة التاسعة من صباح يوم الاحد ٢٠١١/١٠/٢٣ في دائرة المجاري او مراجعة البريد الالكتروني لدائرة مجاري بغداد Majari@m.gov.iq وان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد ٢٠١١/١٠/٣٠ ويمكن الحضور لفتح العطاءات في نفس يوم الغلق.

دائرة مجاري بغداد

جمهورية العراق - محافظة ميسان

العدد/
التاريخ: /٢٠١١/م

قسم العقود الحكومية

إعلان مناقصة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١١
إنشاء الشوارع والأرصفة الجانبية والتبليط/مديرية بلدية العمارة/ تنمية الأقاليم/٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعادة إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الاقاليم/٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمتطلبات الفنية والتعليمات إلى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما أن آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/١٠/١٧ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني إذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل إلى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:

* الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
* يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
* تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ المفعول لثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة وصادر من أحد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون إلى محافظة ميسان /تنمية الأقاليم على أن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف الحد الأدنى
١	إنشاء الشوارع والأرصفة والتبليط لقطاع (١١٠) من محطة الـ (RO) لغاية دور المخابرات	مديرية بلدية العمارة	٩- ١٧- ١-٧٧	٢٠٠ يوم	التاسعة/ إنشائية

علي دواي لازم
محافظ ميسان

جمهورية العراق - محافظة ميسان

العدد/
التاريخ: /٢٠١١/م

قسم العقود الحكومية

إعادة أعلان مناقصة رقم (١٦٦) لسنة ٢٠١١
تجهيز سيارة نوع كيا هاف لوري لصالح مديرية توزيع كهرباء ميسان/ تنمية الأقاليم/٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعادة إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الاقاليم/٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمتطلبات الفنية والتعليمات إلى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما أن آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/١٠/١٧ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني إذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل إلى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:

* الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
* يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
* تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ المفعول لثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة وصادر من أحد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون إلى محافظة ميسان /تنمية الأقاليم على أن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	تجهيز سيارة نوع كيا –هاف لوري لصالح مديرية توزيع كهرباء ميسان	مديرية توزيع كهرباء ميسان	٩- ١٧- ١-٦٧	١٥٠ يوم	هوية غرفة تجارة/ ممتازة او هوية استيراد وتصدير

علي دواي لازم
محافظ ميسان